مؤتمرات طرابلس، ومشروع المستقبل، المحددات والتجليات

دكتور جعفر يايوش*

إن هذا المقال يحاول استقراء وقائع مؤتمرات طرابلس الأربع على مدار سنتين (1960-1962)، وما أفرزته من مقررات كان لها أثرها المباشر في تحديد مصير الثورة التحريرية الكبرى آنذاك، كما كان لها أثرها الآخر المتمثل في تحديد مستقبل الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال.

لذا علينا وضع خطاطة للقارئ والباحث يستطيع من خلالها تتبع الحقائق كما هي واردة في مصادرها، وله بذلك تقييم مدى صحة وجهة النظر التي يقدم بها هذا الموضوع من طرف باحث لم يعش تلك الوقائع ولكنه حتما لمس بعضا من آثارها.

سنتناول أولا مبحث المحددات: والذي سنناقش فيه موضوع الأسباب الداخلية التي أدت إلى عقد هذه المؤتمرات، وإلى أي حد كانت فعلا أسبابا كافية، سواء أكانت أسبابا داخلية أم خارجية دولية.

وفي المبحث الثاني الآليات: سنتناول موضوع التكنيك المعتمد من طرف مهندسي المؤتمرات من طرف جبهة التحرير سواء الشق السياسي أم العسكري، لفرض أمر واقع على الطرف الفرنسي المستعمر وبذلك يضمن تحقيق مكاسب سياسية لا تقدر بثمن.

---

* أستاذ محاضر بقسم الأدب العربي، كلية الآداب والفنون،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

أما في المبحث الثالث التجليات: سنتطرق فيه إلى الآثار المباشرة لهذه المؤتمرات سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، آثار كانت رهينة الواقع التاريخي والسياسي آنذاك، وأخرى لم تظهر إلا بعد أن توفرت لها أسبابها وكان الزمن قد أخذ كفايته في تهيئتها.

أولا: المحدّدات

الحرب في تاريخ الإنسانية منذ القدم لا تقوم دائما على أسباب حقيقية ومن أجل غايات عليا، وهذا ما كان من طرف فرنسا عشية بحثها عن مبررات سياسية من أجل تنفيذ مخططها الاستعماري، منذ أيام نابليون بونبارت عندما وضع جاسوسه بوتان المخطط التفصيلي الجغرافي لخطة حربية لغزو مدينة الجزائر.

ولكن نابليون لم يستطع آنذاك تحقيق مشروعه الاستعماري بخصوص الجزائر، مما استدعى الانتظار إلى غاية 1827 عندما كانت الجزائر تمر بحالة ضعف على المستوى الاداري السياسي ممثلة في شخص آخر الدايات الذين حكموا الجزائر تحت مظلة الحماية العثمانية، هذا من جهة ومن جهة ثانية ضعف في الجهاز العسكري، الذي كان في وقت من الأوقات القوة الضاربة في غرب المتوسط للدولة العثمانية*، الأمر الذي جعل من الأيالة الجزائرية حينها الأولى التي تعترف بالدولة الأمريكية الناشئة بل وتدعم حركتها الانفصالية عن التاج البريطاني**، كما أنها دعمت الحركة الجمهورية في فرنسا ضد الملكية وهي التي قدمت المساعدة المالية الضخمة بحسب أرقام تلك الأيام (خمسة ملايين فرنك فرنسي قديم)* **، بل وزيادة على ذلك ساعدت في

فشنّ الحرب على الجزائر بذريعة حادثة المروحة المفتعلة، ما هي إلا تملّص من دفع الديون المستحقة على فرنسا للجزائر******، هذا من جهة وأيضا من أجل تسويق الأزمة الداخلية الفرنسية التي بلغت حدا كان ينذر بالانفجار الداخلي، خاصة إذا علمنا أن ذلك كان بعد فشل حركة الجمهورية النابليونية الثانية وإرجاع الملكية إلى فرنسا ونفي بونابرت وتقويض أركان دولته، وهو ما يعرف ببيان مؤتمر فيينا سنة 1815، مما كان سببا في تنامي مشاعر خيبات الأمل وتصاعد الغضب الجماهيري داخل المجتمعات الأوربية الكادحة، مما ولّد نزعة إنسانية تحوّلت فيما بعد إلى حركة سياسية وهي ما يعرف بالحركة الرومانسية، والتي جاءت كردة فعل ضد الكلاسيكية وضد الكنيسة.

نتوقف عند هذا الحد من النظر في المرآة العاكسة لوقائع التاريخ الجزائري، حتى نفهم الأسباب والغايات التي حرّكت الجزائريين نحو إنجاز أعظم ثورة في القرن العشرين، ثورة ضد الاستبداد الاستعماري الفرنسي الذي جعل من الجزائريين داخل أرضهم وفي وطنهم أناسا أغرابا محرومين من كافة الحقوق المدنية والإنسانية بفضل القوانين الفرنسية التمييزية العنصرية، ثورة من أجل تأكيد جزائرية هذه الأرض وجزائرية الجزائري وبأنه لم ينس يوما أنه مستعمر من طرف دولة أجنبية تدعى فرنسا، والتي مارست كافة أنواع التّدجين والمسخ للهوية والذاكرة والتاريخ، سواء ببرامجها الإدارية من خلال التشريعات العقارية للملكية أو من خلال نظمها التعليمية والتي كانت تفرض التعليم في المدرسة الفرنسية وباللغة الفرنسية، بل وعطّلت نظام الأوقاف الإسلامية والتّعليم في المدارس القرآنية، وهي بذلك تقضي على آخر دعامة يستند إليها الجزائري في إثبات هويته وتاريخه وانتمائه الحضاري العربي والإسلامي*******، خاصة بعد صدور قانون الظهير البربري والذي كانت تريد من ورائه ضرب الوحدة المجتمعية في الصميم، وتجعل من البربر طابورا تابعا لها، وقد تأكّدت تلك النوايا من خلال مشروع الآباء البيض وما قاموا به في تلك المناطق.

إن الثورة التحريرية من وجهة نظر سوسيولوجيا الحرب؛ فهي كما قال دوركايم عنها أنها "التاريخ مفهوما على صورة ما"([1]).

الحرب هي أبرز المعالم التي يستند إليها في التأريخ للأحداث الإنسانية الكبرى، فهي تعتبر نقاط انعطاف خطيرة في مسار التاريخ البشري، وكما قال عنها أحد الباحثين في سوسيولوجيا الحرب أنها صورة من صور الانتقال المعجّل.

وعليه، آباؤنا وأجدادنا الذين عاشوا في ظل الاستعمار الفرنسي، يدركون جيّدا حقيقة حرب التّحرير، وذلك من الجانب الفطري والضروري على اعتبار أن الحرب كانت تجد ضروراتها الأخلاقية متوفرة، لأنها ثورة على الظلم في أقبح صوره اللاإنسانية، شعب كان يريد استرجاع كرامته المهضومة أولا، أو بتعبير آخر شعب كان يريد أن يردّ له الاعتبار على سلّم الإنسانية في القرن العشرين، ومن عجيب صدف الزمن أن يستعمر ويمتهن من طرف دولة حملت إلى البشرية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ثلاثيتها المقدّسة والتي مازالت تدّعيها إلى يومنا وهي "الحرية والمساواة والأخوة".

لماذا هذا التقديم؟

كثرت في أيامنا الأطاريح الأكاديمية التي تناولت ظاهرة الحرب، من زاويتها الإنسانية والأخلاقية، وتعددت بسبب ذلك مناظير الرؤية للموضوع كظاهرة أو حالة تخضع للدراسة السوسيولوجية بل وربما المخبرية أيضا؛ فعلم السّياسة كما قال عنه الفلاسفة القدامى أنه جزء من الفلسفة العملية الذي يعنى بتدبير حياة الناس وتنظيم اجتماعهم البشري، صار في أيامنا هناك توجهات نظرية لتعريف الحرب، بل وطرائق اختبا رية لهذه النظريات ليؤكّد كل واحد صحة نظريته مقابل دحض نظرية الطرف الآخر(2).

والخوض في هذه المقدمات النظرية، ليس دائما بريئا، أو كما يدّعي أصحاب نظرية الطرح الموضوعي، أنهم يقدّمون وجهة نظر محايدة للبحث في الأسباب والغايات، خاصة إذا علمنا أنّ الحرب هي خوض السّياسة ولكن بشكل آخر، أو أنّ السياسة هي خوض الحرب بشكل مختلف، وبذلك تحقّق السياسة ما لم تحققه الحرب في الميدان.

ولكي نفهم حقيقة الثّورة التّحريرية الجزائرية هناك ثلاثة وثائق تمثل المرجعية العقائدية السّياسية لثورة التحرير ولجبهة التّحرير الوطني، ألا وهي : وثيقة بيان أول نوفمبر التي أصدرها القادة التاريخيون، ثم وثيقة مؤتمر الصومام، ثم وثيقة آخر مؤتمر من مؤتمرات طرابلس، بناء على ما حققته مفاوضات إيفيان.

1/ الأسباب الداخلية:

إن صدور القرار التاريخي لجبهة التحرير الوطني ممثلة في قادتها التّاريخيين، بتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، كان يلزمه جانب إداري يشرف على متابعة حال الثورة في الميدان، ويشرف على جانبها اللوجيستي الذي يضمن استمرار خطوط الامداد بالعتاد وبالمقاتلين وأيضا خطوط الاتصال بين مختلف الولايات الست، وذلك وفق مبدأ القيادة الجماعية، حتى لا يرتهن مصير الثورة بشخص القائد، إذ القائد في هذه الثورة هو الشعب كما جاء ذلك في بيان أول نوفمبر وكما أكّده كذلك العربي بن مهيدي فيما بعد لما تمّ اعتقاله.(3)، كما اعتمد مبدأ عقد ندوة وطنية في منتصف شهر جانفي 1955، من أجل التّقييم المرحلي لمسيرة الثورة والإعداد للخطوات المستقبلية من أجل تحقيق أهداف الثورة.

لكن بعد اندلاع حرب التحرير لم تسر الأمور كما كان مخطّطا لها، نظرا لغياب بعض قادتها التّاريخيين بسبب استشهاد البعض منهم مثل القائد ديدوش مراد بتاريخ 08-02-1955،وبسبب إلقاء القبض على بعضهم مثل مصطفى بن بولعيد بتاريخ 14-02-1955 قائد المنطقة الأولى، وكذلك إلقاء القبض على رابح بيطاط بتاريخ 23-03-1955 قائد منطقة الجزائر. أو بسبب عدم وجود محمد بوضياف مسؤول التنسيق بين القيادة العسكرية في الداخل والقيادة السياسية في الخارج، وهذا عطّل عمل الجهاز اللوجيستي الموكّل بإمداد الثورة بما يلزمها من العتاد والعدد لاستمرارها وتحقيق مقاصدها.(4)

هذا معناه تقطيع أوصال الثّورة، وعزل الرأس عن بقية الجسد، مما يسلب فاعلية الجهاز السّياسي في الخارج، كما أنه يسلب الثّورة مشروعية قيامها؛ فبعد سنتين لم يتم أي لقاء فعلي بين قادة المناطق للأسباب التي ذكرناها إلى حين اطلاق سراح عبان رمضان من سجون الاستعمار بعد قضائه خمس سنوات فيها (5)، وبعد دعوة من كريم بلقاسم لعبان رمضان للالتحاق بالثّورة من أجل مساعدة قادتها في التنظيم والتنسيق وإعادة هيكلة أجهزة الثورة، مما يعني أنه أنيط به مهمة التّنسيق بين المناطق. مما كان سببا في تشكيل نواة جديدة للقيادة المركزية للثورة، مما أحدث شرخا بين الداخل والخارج.

ولكن نتائج مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، كانت خطيرة وأساسية لفهم مآلات الثورة فيما بعد، إذ يمثل مؤتمر الصومام صراع الإرادات الصّاعدة، منها من يمثل العسكري ومنها من يمثل السّياسي، ومن سنّ هذه

السنة الخطيرة هو عبان رمضان الذي كان يرى في نفسه القدرة على التفكير والتدبير وبأنه يمتلك رؤية مستقبلية، لذا نفهم ذلك التّقارب الذي كان بينه وبين شخص العربي بن مهيدي، إذ كانت تجمعهما رؤية أيديولوجية سياسية، نابعة من ثقافة سياسية عالية وتكوين تعليمي عال، ومن هنا طغى السياسي على العسكري في تحديد الصورة المستقبلية للثورة؛ فقد كان من أهم النتائج البارزة لمؤتمر الصومام أنه أعاد تنظيم الثورة على مستوى الهيئة الإدارية والتي تمثّلت في إنشاء "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" من أجل ترشيد العمل العسكري وفق عقيدة حربية واضحة الأهداف والغايات، هذا من جهة ومن جهة ثانية تحديد إقليم كل ولاية من الولايات الست حتى لا يكون هناك نزاع بين قادة المناطق سابقا، وكل واحد يريد توسيع مجاله الجغرافي على حساب الآخر، ولكن للأسف عوض أن تكون أرضية الصومام أيديولوجية للثورة التحريرية؛ فإذا بها تتحول إلى أرضية للصراع بين القادة العسكريين والسياسيين فيما بينهم، وأيضا السياسيين فيما بينهم، ومن ثم أصبح ولاء العسكريين إلى جانب السياسيين يحسب له حسابه، وبذلك تحوّل ميزان القوة إلى صالح العسكريين فيما بعد، وأزيح السّياسيون من خارطة تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية".(6)

الأمر الذي أدّى إلى عقد مؤتمر تصحيحي في القاهرة 02-28 أوت 1957، وهذا من أجل تصحيح المسار السّياسي للثورة التحريرية والحد من سلطة عبان رمضان المتصاعدة ودراسة المشاكل المستجدة للثورة، ولعلّ أبرزها عدم فاعلية لجنة التنسيق والتنفيذ المنوط بها ضمان التّسليح والامداد بالمقاتلين داخل الجزائر مما اضطرها إلى الالتجاء إلى تونس في ربيع 1957 بعد أن فقدت العضو الرئيس فيها ألا وهو العربي بن مهيدي.(7)، فكان من أهم هذه الحركة التصحيحية الغاء أرضية مؤتمر الصومام وإنشاء قيادة عسكرية موحدة وهي ما ستعرف بهيئة قيادة الأركان، ولهذه الأسباب التي كانت تمثل الوضعية المزرية التي كانت تعيشها الثورة في الداخل بسبب الصراع بين قادتها وتربّص المستعمر بها، خاصة بعد مجيء ديغول ومشروعه السياسي والعسكري والاقتصادي الهادف لفصل الثورة عن الشعب، وسلبها قدرتها على التعبئة والحشد المدنيين داخل المدن على المستوى السياسي، زيادة على اعتقال قادتها الستة التاريخيين في 1956، كل هذا كان من الأسباب المباشرة لسلسلة مؤتمرات طرابلس بدءا بأول مؤتمر ألا وهو مؤتمر طرابلس 16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960.

2/ هذا على المستوى الداخلي للأسباب، أما على **المستوى الخارجي**؛ فكلفة الحرب لم تكن هيّنة ولا بسيطة لا في العتاد ولا في الرجال والكوادر، إذ أصبح ايصال العتاد إلى الثوار عبر الحدود عملية مكلفة ومحفوفة بالمخاطر القاتلة، بسبب استراتيجية الأسلاك الشائكة الكهربائية عبر الحدود وهذا بهدف عزل الثورة في الداخل عن خطوط الامداد اللازمة؛ فهي آلية حربية ونفسية خطيرة في اتجاهين، من جهة تسلب تكتيك حرب العصابات أو أفضلية الجيش غير النظامي الذي هو أعرف بجغرافية الأرض التي يخوض عليها حربه ضد المستعمر عند منعه من وصول السلاح والرجال الضروريين إليه، عبر المنافذ الحدودية الشرقية والغربية بسبب السياج المكهرب شال وموريس، هذا من جهة ومن جهة ثانية تعزل الثورة عن المجال السياسي الدولي مما يمنع من تدويل القضية الجزائرية، ومن ثم توضع حرب التحرير وفق القوانين الدولية آنذاك إمّا تحت بند العصابات والجريمة المنظّمة، أو في أحسن الأحوال تحت بند العصيان المسلّح والحرب الأهلية، مما يعطي لفرنسا أحقية متابعة ومحاربة الخارجين عن القانون وعن الدولة، مما يحرم الثورة من الدعم السياسي الدولي لعدالة الثورة الجزائرية ومن ثم لا تصنف ضمن بند تصفية الاستعمار.(8)

وهذه الاستراتيجية الفرنسية جعلت فاتورة الحرب بالنسبة لجيش التحرير بالغة الكلفة، إذ جاء في أحد التقارير أن عدد المجاهدين الذين سقطوا خلال شهرين في ناحية دوفيفيي Duvivier منطقة بوشقوف بقالمة قدّر ب6000 شهيد.(9)، وهذا حقّق الهدف الثالث على المستوى النفسي لفرنسا وهو انتشار شعور عام بتخلّي القيادة السياسية في الخارج عن الثورة والثوار وهذا كان على مستوى قيادات الثورة، مما سينعكس مستقبلا على واقع المفاوضات بين جبهة التحرير وفرنسا حول مستقبل الجزائر !

ثانيا: أما بخصوص أسباب انعقاد مؤتمر طرابلس الثاني 09-27 أوت 1961، يمكن إجمالها في ما يلي(10):

1/ معاينة المجلس الوطني للثورة لتقدّم المفاوضات مع الطرف الفرنسي، الذي كان ينظر بعين الريبة والشّك لمجريات المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والطرف الفرنسي، وبسبب أنّ الحكومة المؤقتة كانت أيضا ضدّ أي اجتماع للمجلس الوطني، مخافة ألاّ يتمّ البتّ والحسم من قبل أعضائه، مما يعني الدخول في مناقشات مراطونية لا

نهاية لها، ومعلّقة آمالها –أي الحكومة المؤقتة– على دور ومساعي الدول الأجنبية في فرض أجندة مفاوضات تضع الطرف الفرنسي أمام سياسة الأمر الواقع.

في حين كان يرى المجلس الوطني للثورة عدم المغامرة والتعويل على المفاوضات، إلاّ بعد أن يتم فرض سلطة المجلس الوطني للثورة على الداخل.

2/ النزاع القائم بين قيادة جيش الحدود والحكومة المؤقتة واستقالة هيئة الأركان، بمعنى آخر رجوع صراع (السياسي) و(العسكري)، والتشكيك في النّوايا للحكومة المؤقتة، مما اضطرها إلى الاستقالة بتاريخ 15 جويلية 1961، وقدّمت مذكرة توضيحية مرفقة للاستقالة، متضمنة نقطتين إثنتين هما: الأولى، تخص مشاكل الثورة الداخلية وانحرافاتها. والثانية، تخص الخلاف الجزائري التونسي بسبب قضية الطيار.

ب/ مجريات أشغال المؤتمر:

1/ دراسة المستجدات الطارئة والمتمثلة في:

- تناول قضايا الداخل والخارج من خلال البندين الآتيين: المفاوضات وأزمة الأركان. واستعراض الامكانيات المسخّرة للثورة في الداخل.

- أما الخارج الجزائري: سبل تعزيز السياسة الخارجية للثورة مرتكزة على الأبعاد الثلاثة وهي: العروبة، الإفريقية والآفروآسيوية.

2/ وتقديم اقتراحات بخصوص إنشاء هيئة للإشراف على الثورة من الداخل. واختيار رئيس الحكومة المؤقتة الجديدة.

ج/ القرارات والنتائج: 1/ القرارات:

تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة بتاريخ 27 أوت 1961.

القرارات العسكرية تخص 30 ألف جندي جزائري

الوحدة الترابية للجزائر والتنظيم الجديد للولايات.

نهاية لها، ومعلّقة آمالها –أي الحكومة المؤقتة– على دور ومساعي الدول الأجنبية في فرض أجندة مفاوضات تضع الطرف الفرنسي أمام سياسة الأمر الواقع.

في حين كان يرى المجلس الوطني للثورة عدم المغامرة والتعويل على المفاوضات، إلاّ بعد أن يتم فرض سلطة المجلس الوطني للثورة على الداخل.

2/ النزاع القائم بين قيادة جيش الحدود والحكومة المؤقتة واستقالة هيئة الأركان، بمعنى آخر رجوع صراع (السياسي) و(العسكري)، والتشكيك في النّوايا للحكومة المؤقتة، مما اضطرها إلى الاستقالة بتاريخ 15 جويلية 1961، وقدّمت مذكرة توضيحية مرفقة للاستقالة، متضمنة نقطتين إثنتين هما: الأولى، تخص مشاكل الثورة الداخلية وانحرافاتها. والثانية، تخص الخلاف الجزائري التونسي بسبب قضية الطيار.

ب/ مجريات أشغال المؤتمر:

1/ دراسة المستجدات الطارئة والمتمثلة في:

- تناول قضايا الداخل والخارج من خلال البندين الآتيين: المفاوضات وأزمة الأركان. واستعراض الامكانيات المسخّرة للثورة في الداخل.

- أما الخارج الجزائري: سبل تعزيز السياسة الخارجية للثورة مرتكزة على الأبعاد الثلاثة وهي: العروبة، الإفريقية والآفروآسيوية.

2/ وتقديم اقتراحات بخصوص إنشاء هيئة للإشراف على الثورة من الداخل. واختيار رئيس الحكومة المؤقتة الجديدة.

ج/ القرارات والنتائج: 1/ القرارات:

تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة بتاريخ 27 أوت 1961.

القرارات العسكرية تخص 30 ألف جندي جزائري

الوحدة الترابية للجزائر والتنظيم الجديد للولايات.

2/ النتائج: أ/ عودة بن يوسف بن خدة إلى السلطة التنفيذية للثورة وتهميش إطارات سياسية سابقة (صراع ما بين الاتحاديين والمركزيين).

ثالثا: أما مؤتمر طرابلس الثالث وتقرير المصير (22-27 فبراير 1962)، يمكن إجمال أسباب انعقاده في(11):

السبب الرئيس كان رغبة الأعضاء في التعرف على مجرى المفاوضات وما آلت إليه من نتائج ونصوص الاتفاق؟

استطاع الوفد الجزائري المفاوض في "لي روس" وبعد مفاوضات صعبة وشاقة من التوصل إلى نص نهائي عرف ب"مشروع الاتفاق"، وفي هذا العنوان دلالة على تكتيك مقصود في اختيار العبارة، في حين أن الطرف الفرنسي لم يتفطن للفرق بين العبارتين "مشروع اتفاق" و"نص اتفاق".

وهو مداورة جيدة من الطرف الجزائري المفاوض ليعطي لنفسه فرصة زمنية تسمح له بعرض الخطوط العريضة لهذا الاتفاق على المجلس الوطني للثورة إذ كان هو الجهاز السياسي الفعلي للبث بصفة نهائية في هكذا اتفاق مصيري، حيث كان الهدف من هذه الخطوة التكتيكية الحصول على مزيد من الضمانات من أجل تضييق نطاق الخطأ في صياغة نص الاتفاق وبذلك يدرأ أي خطر استراتيجي يكون بين ثنايا السطور.

ب/ مجريات المؤتمر: - قراءة مشروع الاتفاق ودراسة نقاطه الأساسية وإخضاعه للتصويت، خاصة في المسائل ذات الطابع الاستراتيجي مثل المسائل الاقتصادية، وموضوع وقف إطلاق النار والصحراء.؟

- مناقشة اتفاقية ايفيان؛ حيث أبدت هيئة الأركان نفورا واضحا ورفضا صارخا لها، إذ كانت تتساءل إن كانت هذه الاتفاقية نهائية أم هي مشروع اتفاق؟ وما هو هامش المناورة في التفاوض بشأن هذه الاتفاقية؟

- كما أن موضوع إطلاق النار كان يمثل مسألة حسّاسة دقيقة لأنها تحدد مصير جيش التحرير على الحدود الشرقية، مع وجود تطمينات بأن جيش الحدود لن يدخل الجزائر قبل تقرير المصير. وكذا موضوع قاعدة Inikker (إينكّر) في أقصى الجنوب الجزائري؟

- دافعت الحكومة المؤقتة عن خيار السلام، حيث كانت ترى من وجهة نظرها أن ما توصّلت إليه اتفاقية إيفيان بين الطرفين هو نصر تاريخي للشعب الجزائري وثمرة لتضحياته الجسام، وهي تحوّل استراتيجي في قواعد المفاوضات، حيث أصبحت جبهة التحرير (شقّها السياسي) تمثّل ندية كاملة للطرف الفرنسي وأثبت نجاعة الآلة الديبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية، غير أن هيئة الأركان كانت ترى وجود نقص فادح في هذه الاتفاقية وأنها لا تحقق آمال وطموحات الشعب الجزائري، لأنها كانت تركز على وقف إطلاق النار وموضوع التعاون الاقتصادي مع فرنسا.

ج/ القرارات والنتائج:

1- المصادقة على اتفاقية إيفيان، كانت أبرز نتائج هذا المؤتمر، إذ كانت كافة المؤشرات تدلّ على قبول أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة، ومن أمثلة ذلك ما نشرته جريدة لوموند الفرنسية (Le Monde) من تفاؤل حين تغطيتها لأشغال المؤتمر. وكذلك التصويت على النسبة لصالح الاتفاقية إذ من أصل 49 عضوا لم يكن الاعتراض إلاّ من 04 أعضاء، وهذه النسبة المعترضة كانت تمثل موقفا سياسيا وتكتيكا عسكريا على الأرض بخصوص بنود الاتفاقية، حتى إذا ترتّبت آثار سلبية في القريب المنظور؛ فهيئة الأركان لها حرية اتخاذ الموقف المناسب، ولذا قامت –أي هيئة الأركان– على الحدود الشرقية بتنفيذ سلسلة عمليات عسكرية للتّأكيد على أنّ السّلام لم يكن هدية على طبق من ذهب.

وأيضا حتى لا تعتقد فرنسا أنّ الطّرف الجزائري كان في حالة ضعف على الجانب الميداني؛ فصادق بكل سهولة ويسر على هذه الاتفاقية، وفي هذا إرباك لاستراتيجية فرنسا في رسم الصورة النهائية للمفاوضات، ومن ثمة تحقيق صمّام أمان ضد أي تنازلات محتملة في أية

مفاوضات مستقبلية. ولهذا لم يكن الشكل النهائي لصيغة الاتفاقية هو نفسه الذي عرض على أساس أنّه مشروع الاتفاق.

2- تحقّق رغبة السّلام عند أعضاء المجلس الوطني للثورة وإثبات جدارة جبهة التحرير بأن تكون مفاوضا نداّ لفرنسا وأنّه هو الوحيد المخوّل بالتفاوض، وبذلك فشل التكتيك الفرنسي الذي لم يكن يبحث إلاّ على مزيد من الوقت ودقّ إسفين بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري لجبهة التحرير ومن ثم فشل الثورة في تحقيق مقاصدها، وكان يطلق على هذا التكتيك الفرنسي (البحث عن المفاوض الحقيقي باسم الشعب الجزائري).

رابعا: مؤتمر طرابلس الرابع 27-28 ماي 1962 (وضع ما بعد الاستفتاء) (12):

يمثّل هذا المؤتمر آخر دورة يعقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكانت هذه الدّورة مكرّسة لرسم خارطة المستقبل لجزائر ما بعد الاستقلال، وهي ما عرفت فيما بعد في أدبيات تاريخ الثورة الجزائرية ب"برنامج طرابلس" .Le Programme de Tripoli

1/ أسباب انعقاده:

يمكن إجمال هذه الأسباب من خلال ما جاء في جدول الأعمال، والذي تضمن المصادقة على برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني، وتعيين فريق قيادي جديد مكلّف بتطبيق برنامج طرابلس، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن عددا من أعضاء هذا المجلس استفادوا من تدابير العفو عن السجناء السياسيين التي جاءت في بنود اتفاقية إيفيان 18 مارس 1962.

2/ برنامج طرابلس:

- أوكلت إلى لجنة يترأسها أحمد بن بلة مهمة صياغة نص البرنامج، وهي لجنة مكونة من إطارات جبهة التحرير المتوفّرة في أجهزتها التشريعية والتنفيذية والإعلامية، وأبرز أعضاء هذه اللجنة هم: أحمد يزيد، محمد بن يحي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، محمد حربي وعبد المالك تمام، بالإضافة إلى مشاركة فيديرالية جبهة التحرير وهيئة الأركان العامة وعضو المجلس الوطني للثورة حاج بن علة بتقديم مقترحاتهم

أيضا. وكانت مهمة هذه اللجنة تقتضي تحضير نص البرنامج قبل موعد انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة.

- وأهم المحاور التي تضمنها البرنامج هي:

1/ وضعية الثورة

2/ جبهة التحرير الوطني

3/ المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة

4/ تأميم الثروات

5/ الإصلاح الزراعي

6/ تحسين الوضع الاجتماعي

والملاحظ على أرضية هذا البرنامج هو غياب البعد الأيديولوجي الذي قامت على أساسه ثورة التحرير؛ فقد أهملت أرضية مؤتمر الصومام وكذلك بيان أول نوفمبر.

ومن هنا بدأت في الأفق ملامح المآلات المستقبلية لجزائر ما بعد الاستقلال؟؟

وقد لخّص البعد الأيديولوجي في التوجه الاشتراكي، وذلك من دون دراسة موسّعة أو رؤية فاحصة لأبعاد التوجه الأيديولوجي الذي اختير كنهج سياسي للدولة الجزائرية المستقلة.

2/ تكوين المكتب السياسي لجبهة التحرير، والمصادقة على برنامج الجزائر المستقلة حلاّ لكافة أزمات الثورة الجزائرية وهو ما عرف بنزاع ما بين (السياسي) و(العسكري) وما بين (الداخل) و(الخارج)..

ب/ مجريات المؤتمر: -تشكيل المكتب السياسي

-دراسة مستقبل جبهة التحرير وعلاقتها بالقوى الثورية داخل المجتمع الجزائري.

ج/ القرارات والنتائج: - الفشل في اختيار تشكيلة المكتب السياسي.

- المصادقة على برنامج طرابلس.

د/ الخطوط العريضة لبرنامج طرابلس:

1/ ممارسة السلطة: جعلت في يد جبهة التحرير الوطني التي كانت تعتبر الحزب المهيمن والوحيد، وهذا على اعتبار أن فتح مجال النشاط السياسي أمام مختلف الأحزاب الوطنية، سيشتت طاقات الشعب مما سيتعذر عليه بناء الجزائر حديثة الاستقلال لأنه سينشغل بالخلافات السياسية الحزبية.

وهذا سيعيد الجزائر إلى ذلك الصراع التقليدي الذي كان قبل الثورة التحريرية والذي استفادت من مناخه فرنسا كثيرا.

2/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حيث كان الاصلاح الزراعي يمثل المحور الأساسي وكذلك استثمار الثروات الطبيعية الطاقوية والمعدنية وتنظيم التجارة، وقد ارتبط موضوع الاصلاح الزراعي بالمساعدات الفرنسية المقدمة في شكل تعويضات للفلاحين الفرنسيين الذين سيفقدون أراضيهم نتيجة لهذا الإصلاح.

ولذا اتسم الإصلاح الزراعي بالطابع الثوري والمتمثل في النقاط الثلاث التالية: الإصلاح الزراعي –تحديث الزراعة– المحافظة على التراث العقاري الجزائري.

3/ الميدان الصناعي: تمّ الاعتراف بوجود القطاع العام والقطاع الخاص، وكلّف الحزب بتوسيع شبكة الغاز والكهرباء وتحضير الكفاءات التقنية من مهندسين وأعوانهم من أجل تسيير ثروات الجزائر، حيث كان موضوع الطاقة يمثل مسألة إستراتيجية على المدى البعيد، ولذا كان ينظر بعين الريبة للقطاع الخاص لأنه يعتبر منفذا للتدخل الأجنبي.

4/ الاستثمارات الأجنبية: اخضعت لما يعرف ب"المؤسسات المختلطة"، وأن يتم إعادة استثمار جزء من الأرباح داخل الجزائر والقضاء على النظام التفضيلي ما بين فرنسا والجزائر، والذي يمتد بجذوره إلى أيام العهد العثماني في الجزائر، والذي جرّ ويلات هذا المستعمر البغيض على الجزائر لمائة واثنتين وثلاثين سنة (132) من الاستعمار.

5/ أعطى برنامج طرابلس اهتماما بالجانب الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري؛ فركّز في الشق الاجتماعي على موضوع المرأة الذي رأى ضرورة الاهتمام بوضعها داخل المجتمع الجزائري وتحسين

مكانتها إذ قدمت التضحيات الجسام في سبيل تحرير الجزائر. أما الشق الثقافي فكان يتلخص في ثلاث ميزات: (الوطنية) و(الثورية) و(العلمية)، وكان يركز على أهمية استرجاع مقومات الثقافة الوطنية والتي كانت اللغة العربية أبرز أركانها، وكذلك وضع برنامج لإصلاح التعليم في الجزائر بعد الاستقلال.

هـ/ النتائج: باستثناء المصادقة على برنامج طرابلس؛ فقد فشل هذا المؤتمر في اختيار المكتب السياسي لجبهة التحرير، وهذا يعني تجميد فاعلية الجهاز السياسي ومن ثمة مصير الجزائر صار معلّقا في مهبّ العاصفة...

إن روح الزعامة والجهوية والشخصانية وذهنية المشيخة كلها جعلت الجزائر لا تستفيد من ثمراتٌ النصر على أعتى قوّة استعمارية حديثة، وهذا ما أجج الصراع الدموي عشية الاستقلال، ولولا خروج آلاف الجزائريين منادين بالعبارة الشهيرة (سبع سنين بركات)، لآلت الجزائر إلى حرب أهلية مدمرة وهذا ما كانت فرنسا ترغب فيه بعد أن عجزت عن ربح الحرب الميدانية والسياسية.

لكن ما يمكن قوله رغم كافة الأخطاء المرتكبة آنذاك، كانت كلها بدافع الحب الخالص لهذا الوطن، وكما أنه لكل ثورة ثمن فثورة الجزائر كان ثمنها باهضا مليونا ونصف المليون من الشهداء، هذا ما أقرته القوائم الرسمية التي تمكنت من تسجيل وتقييد أسماء الذين سقطوا في سبيل الوطن،،،،وغيرهم من الشهداء الذين سقطوا منذ أول يوم وضعت فيه فرنسا قدمها على أرض الجزائر، أولئك الذين حاولت فرنسا تناسيهم بحكم أنها جرائم ضد الإنسانية جرائم إبادة جماعية، جزائر ما بعد الاستقلال كان لابد لها من إرادة قوية تمنع أي سبب أو دافع للإنزلاق من جديد في مهاوي التشتت والتشرذم والحرب الأهلية الطاحنة....

وعليه لا يمكن تفسير الماضي إلا وفق رؤية ذلك العصر، وليس وفق رؤية العصر الذي ننتمي إليه حاليا، ولا بد من الرجوع إلى شهادة الذين صنعوا الأحداث أو كانوا جزءا منها....

الهوامش:

* انظر بخصوص هذا الشأن مذكرات خير الدين بربروس، والتي قام بترجمتها إلى العربية لأول مرة الأستاذ محمد دراج، حيث توجد فيه الكثير من الوقائع التاريخية التي سجّلها خير الدين بربروس، والتي تعتبر وثائق ذات أهمية تبرز مكانة الأسطول الجزائري آنذاك، وبأنه كان يمثل حقيقة لا مجازا قوة بحرية مهابة الجانب يحسب لها ألف حساب، وذلك من خلال قراءة العناوين التي كان يضعها على كل مذكرة من مذكراته منها مثلا: "بارك الله في غزوكم"، "بدأ الكفار يهابوننا"، "أربع سفن صارت أربعة عشر"، "الفقراء يترقبون طريقنا"، "آيدين رئيس بين يدي السلطان العظيم"، "آيدين رئيس في المحيط الأطلسي"، "أسطولي يخرج في الحملة الحادية والعشرين إلى إسبانيا"، "وصرت على رأس أعظم أسطول في العالم". كتاب : خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس؛ ترجمة محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 1431هـ/2010م.

** بخصوص العلاقات الجزائرية الأمريكية، واعتراف الأيالة الجزائرية بالولايات المتحدة الدولة الناشئة انظر ما ورد في كتاب المرحوم مولود قاسم نايت بلقاسم "شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول ، دار الأمة، الجزائر، 2008م، صص 214–219. وطالع أيضا ما كتبه أبو القاسم سعد الله في كتابه "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الأول من صفحة 281 إلى 305 مقال بعنوان (العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–1830، ومن صفحة 305 إلى 313 بعنوان (العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ودول المغرب العربي 1776–1816م)، كما يحبّذ الرجوع إلى الجزء3 من كتابه الذي خصص فيه موضوعا تطرق فيه إلى "نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري" (173–185)، حيث يذكر عدة مصادر أمريكية هامة منها: كتاب وليام شيلر: مختصر تاريخ الجزائر، الذي نشره سنة 1826م، وقد ترجمه إلى العربية المرحوم إسماعيل العربي بعنوان (مذكرات وليام شالر) سنة 1982م، كما ترجم أيضا كتاب كاتكارت بعنوان: (مذكرات أسير الداي، كاتكارت قنصل أمريكا مع المغرب) ، الجزائر (د.ت).

ويتناول أبو القاسم سعد الله أيضا المؤلفات الأمريكية اللاحقة التي تناولت العلاقات مع الجزائر بنوع من غرور الذات وعلو الأنا الاستعماري الغربي، ومحاولة إبراز الآخر (الجزائر) في صورة سلبية ومثال ذلك: رواية (الجاسوس الجزائري في بنسلفانيا) التي ألّفها بيتر ماركو، و(الأسير الجزائري) للدكتور أندر هيل. ويستحسن من أجل الاستفاضة في الموضوع، الرجوع إلى مقالة أبي القاسم سعد الله (أثر الجزائر في الأدب الأمريكي)، مجلة الثقافة، عدد 86(مارس–أبريل 1985)، صص 37–69.

وكذلك كتاب دونا لشيديسي D. Chidsey : "الحروب في أفريقية الشمالية: القرصنة العربية وميلاد البحرية الأمريكية" (1971)، وكتاب هـ. بارنباي H, Bqrnby : "مساجين الجزائر: كتاب عن الحرب الأمريكية-الجزائرية المنسية 1785-1797" نشره سنة 1966.

كما نجد مؤلف غاردنر آلان G.W. Allen المعنون ب"بحريتنا وبحارة أفريقية الشمالية" سنة 1905م، ومؤلف ري إروين Rayw. Irwin حول (العلاقات الأمريكية الديبلوماسية مع دول المغرب العربي 1776-1816) منشور سنة 1931.

وكذلك ما نشره جيمس ويلسون ستيفنس James Wilson Stevens بعنوان: "الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1785-1797م"، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة-الأبيار،ة الجزائر 2008م.

*** انظر مولود قاسم نايت بلقاسم في كتابه شخصية الجزائر الدّولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الثاني (ج2)، دار الأمة-الجزائر، 2008م، في باب العلاقات مع فرنسا من صفحة 07 إلى صفحة 194، حيث تناول عدة موضوعات منها موضوع "نشأة العلاقات الجزائرية الفرنسية، صص 7-8، إذ اعتمد في مستهل حديثه عن طبيعة العلاقات الجزائرية-الفرنسية بالاستشهاد بكلام للمؤرخ الفرنسي دوفول Devoulx الذي يقول: "لقد كانت لمرسيليا منذ القرن الثالث عشر (الميلادي) علاقات تجارية بالسواحل المغاربية، متنافسة في ذلك مع الجنويين (Les Genois) والبيشبيين (Les Pisans) والقطلونيين (Les Catalans)، وهكذا عقد حكام مرسيليا في بداية القرن الرابع عشر (الميلادي) معاهدة تجارة وملاحة مع ملك بجاية، خالد بن زكرياء. (...) والقنصل الفرنسي في بجاية إذ ذاك اسمه Peyre Jordans ، ورسائله موجودة في محفوظات الوثائق بمرسيليا".

ويضيف مولود قاسم نايت بلقاسم: "ثم أخذت العلاقات الجزائرية الفرنسية شكلا جديدا (...)، وذلك ابتداء من سنة 1534، حيث حلّ مبعوث خير الدين، رئيس دولة الجزائريين، -كما كانت تسمى- بفرنسا بدعوة من ملكها فرانسوا الأول، وعقدت بينهما ومبعوث السلطان العثماني، سليمان القانوني "المعاهدة الثلاثية" Le traité tripartite، (...)، وإثرها توجه السفير الفرنسي الأول إلى الجزائر، جان دي لافوري Jean de la foret ، ثم فيما بعد فقط إلى اسطنبول، وأصبح الحلف الثلاثي رسميا سنة 1536 (...)، ثم عيّن قنصل فرنسي آخر، هذه المرة في العاصمة الحالية، الجزائر، سنة 1538م، وكان أول قنصل أوروبي، وكان في البدء ممثلا لجميع الأوروبيين". (مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، الجزء2، صص 8-9، وأيضا صص 56-58. وانظر أيضا: جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار هومة-الجزائر، ط2، 2007، صص 77-88، وكذلك كتابه الثاني: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.

**** مولود قاسم نايت بلقاسم، انظر كتابه سالف الذكر في مبحث "المعاهدات السبعون (70) بين الجزائر وفرنسا"، حيث ذكر 52 معاهدة اقتصادية وتجارية بين الطرفين من سنة 1619 إلى غاية 24 يوليو 1820م، في عهد الداي حسين ولويس الثامن عشر. (انظر الفهرس من صفحة 379 إلى 389).

***** يذكر مولود قاسم رحمه الله، أنّ فرنسا اعترفت بديون الجزائر عليها رسميا ثلاث مرات (03)، إذ يقول: "وقد اعترف الفرنسيون على الأقل، ثلاث مرات رسميا، وبمعاهدات، بديون الجزائر، وآخر مرة كان بمبلغ السبعة ملايين " (ص 205).

ثم يذكر في الصفحة 208 ثلاث اتفاقيات تؤكد ذلك، الأولى: اتفاقية مسيدور (28 يونيو) 1796م، بين الداي حسن والدريكتوار (المجلس التنفيذي الأعلى للجمهورية الفرنسية)

الثانية: معاهدة 29 ديسمبر 1801م، بين الداي مصطفى ونابليون بونابرت، التي يقول عنها دوغرامون: "رغم أن معاهدة 1801م قد أكّدت هذا الحق لداي الجزائر، إلاّ أنّه لم يسدّد له شيء من ذلك".

الثالثة: بين الداي حسين ولويس الثامن عشر في معاهدة 28 أكتوبر 1819م، وعنوان هذه المعاهدة في جميع فهارس المعاهدات الدولية الفرنسية هو: "الديون الجزائرية" créances algeriennes أي الدّيون المستحقة على فرنسا نحو الجزائر.

ويقول دوغرامون أيضا عن هذه المعاهدة الثالثة بخصوص دصون الجزائر على فرنسا:

"وقد اعترفت حكومة لويس الثامن عشر بهذا الدين. وفي يوم 28 أكتوبر 1819م عقدت اتفاقية بين البلدين (الداي حسين ولويس الثامن عشر)، اتفق الجانبان بموجبها على أن مبلغ هذا الدين هو سبعة ملايين من الفرنكات الذهبية. ثم صادق مجلس النواب يوم 24 يوليو 1820م على هذه الاتفاقية وعلى قرار الحكومة تسديد هذا الدين للجزائر".

ويعلّق المرحوم قاسم على هذه الاتفاقية بقوله: "فلم إذن كل هذا الشّر الذي يدبّر ثم يشرع في تنفيذه ضد الجزائر؟

جزاء سنمّار؟ اتّقى شرّ من أحسنت إليه؟ نعم ! هذا كله وأكثر!. (شخصية الجزائر الدولية، ج2، صص 208-209.

****** انظر مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية، ج2، صص 210-216، وكذلك جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، صص 383-384، وصص 385-387، وأيضا: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3، 1990، ج3، صص 243-271.

******* بخصوص السياسة الاستعمارية واستراتيجيتها التدميرية للأرض وللإنسان، وتشويه التاريخ والهوية للإنسان الجزائري ومحاربته ثقافيا أيضا، من الأفضل الرجوع إلى ما كتبه رجال النخبة الفرنسية الذي كان ضميرهم الإنساني حيّا يضجّ بجرائم فرنسا المقترفة باسم التمدن والتحضر التي تقوم بها في الجزائر، لذلك يستحسن الرجوع إلى: ألبير ما مّي: صورة المستعمر، توطئة بقلم السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لعيد الاستقلال الوطني، منشورات ANEP، الجزائر، 2008م. وأيضا كلود ليوزو: العنف، التعذيب والاستعمار، من أجل الذاكرة الجماعية، دار القصبة للنشر-الجزائر، 2007م، وكذلك أوليفي لوكور غرانميزون: الاستعمار-الإبادة، تأملات في الحرب والدولةالاستعمارية، دار الرائد للكتاب-الجزائر، 2008م.

1/ غاستون بوتول: هذه هي الحرب، ترجمة مروان قنواتي، منشورات عويدات (سلسلة زدني علما)، بيروت-باريس، ط1، 1981، ص5.

والعنوان الأصلي للكتاب: Gaston Bouthoul : La guerre, Paris, P.U.F, 1973 (Que sais-je ?).

2/ بخصوص التعريف العلمي لمفهوم الحرب، يستحسن الرجوع إلى غاستون بوتول في كتابه "هذه هي الحرب "، والتي يرى كما يصرّح هو بذلك "علم اجتماعي حقيقي للحروب polémologie، وهي الدراسة العلمية لظاهرة الحرب، والتي تعدّ ظاهرة اجتماعية ، لتمييزه عن علم علم الحرب، ذلك العلم الذي يعلّم في المدارس الحربية والأركان. (هذه هي الحرب، ص6والهامش رقم 3).

3/ بخصوص شخصية العربي بن مهيدي، وميزاته الإنسانية وصفاته القيادية، انظر كتاب: Les architectes de la révolution, témoignage، "مهندسو الثورة، شهادات"، من تأليف عيسى كشيدة Aissa Kéchida (صص 161-173).

Aissa Kechida : Les architectes de la révolution, Chihab éditions, 2001, pp . 161-173.

4/ Benjamin stora : Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962), édition la découverte, Paris, 2002, p.12.

5/ Mohamed Harbi : La guerre commence en Algérie ; édition Comblexe, Bruxelle, 1984 ; pp. 190-192.

Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algerie, edition Dahlab-Alger, 2007, pp. 137-150.

محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية –الولاية الأولى نموذجا– المطبعة الرسمية البساتين، بئر مرادة رايس–الجزائر 2007، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 45 للاستقلال الوطني، صص 259-262.

6/ عبان رمضان: تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، "النقد"، العدد 12–الجزائر، ربيع–صيف 1999، ص 192.

محمد زروال إشكالية القيادة: صص 262-268.

Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algerie , pp, 148-150.

7/ صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)، ط1، دار قرطبة–الجزائر، 2006م، ص17، وانظر أيضا:

Mohamed Harbi : Les archives de la révolution ; édition Jeune afrique, Paris, 1981, p.175.

Ivers Couriere : La guerre d'algerie (1958-1962) : l'heure des colonels les feux du désespoir. Edition Robert laffont, Paris, 1990 ; p. 147.

Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algerie , pp. 227-235.

8/ صالح بلحاج: أزمة جبهة التحرير الوطني، ص 18.

Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algerie ; p. 202.

9/ محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، صص 445-446.

Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algérie ; pp.344-356.

Mohammed Harbi : Le FLN, Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1954-1962), édition Naqd. Enal-Alger, 1993. P.224.

Rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A, 1957

10/ Mohammed Harbi : L'Algerie et son destin, croyants ou citoyens, médias associés, 1994, p. 154 et p. 251.

Saad Dahlab : Mission Accomplie, pour l'indépendance de l'algerie, dahlab, 1990, pp. 152-165.

Mohammed Harbi : Les archives de la révolution Algérienne, éditions jeune Afrique, paris , 1981, p.307.

11/ Mohammed Harbi : Les archives de la révolution Algérienne, p. 292.

Mohammed Harbi : Le FLN , Mirage et réalité. p.333.

12/ Mohammed Harbi : Le FLN, op.cit ; pp.318-330.

Mohammed Harbi : L'Algerie et son destin, op.cit. p.163.

Benkhedda Benyoucef : La crise de 1962, l'Algerie à l'indépendance, dahlab, 1997.